الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.5

Distr.: General

7 February 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٥

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غالوشكا . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-25083

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/54/56 و 57 و 59 و 61 و Corr. 1 و 62 و A/54/66-E/1999/6 و A/54/98 و A/54/128-E/1999/70 و A/54/256 و 268 و 388 و A/C.3/54/L.2)

١ - **السيد هاول** (منظمة العمل الدولية): قال إن من صميم ولاية منظمة العمل الدولية الالتزام بالتنمية الاجتماعية التي تمضي جنبا إلى جنب مع التقدم الاقتصادي. وذكر أن المنظمة تعمل على مكافحة الفقر في كل مكان من خلال تعزيز توفير فرص العمل. ووقال إنها ستستضيف في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ المشاورات الدولية التي تتناول موضوع تشجيع العمالة الكاملة المنتجة المختارة بحرية. وأضاف أن المنظمة ستعقد منتدى المشاريع الثاني الذي تنظمه المنظمة والذي سيشارك فيه كثير من قادة الأعمال التجارية.

٢ - وذكر أنه باعتماد مؤتمر العمل الدولي الذي عقد في عام ١٩٩٨ لإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، أثبتت الدول الأعضاء في المنظمة حرصها على تشجيع وتحقيق واحترام حرية تكوين الجمعيات، والحق في التفاوض الجماعي، والقضاء على السخرة وعمل الأطفال، والقضاء على التمييز في العمل. وذكر أن التزام المنظمة بالتنمية الاجتماعية انعكس أيضا في شروعها في برامج ذات أولوية تتناول أهدافها الاستراتيجية الأربعة، وهي تشجيع وتحقيق الحقوق الأساسية في العمل، وتحسين فرص النساء والرجال في الحصول على وظائف ودخول كريمة، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتعزيز المشاركة الثلاثية والحوار الاجتماعي.

٣ - وقال إنه في عام ١٩٩٨ طالب مؤتمر العمل الدولي الدول الأعضاء باعتماد استراتيجيات متوازنة للنمو الاجتماعي، وزيادة الإنفاق على التعليم، ووضع البرامج الابتكارية التي تستهدف، فيما تستهدفه، تشجيع الشباب على إقامة المشاريع الحرة لتخفيض معدل البطالة المرتفع بين الشباب وبين المعوقين وأفراد الأقليات الإثنية. وذكر على وجه الخصوص أن المنظمة شاركت مشاركة قوية في تعزيز الأهداف المتعلقة بعمل الشباب في برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، كما قامت بدور نشط في المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب (لشبونه ١٩٩٨) وفي المنتدى العالمي للشباب الذي نظمته الأمم المتحدة.

٤ - وقال إن توصية المنظمة رقم ١٦٢ (١٩٨٠) المتعلقة بكبار السن من العمال حددت تدابير تستهدف حماية حق الكبار في المعاملة المتساوية في مكان العمل. وذكر أن السنة الدولية الحالية لكبار السن تتيح فرصة للنظر في كيفية تكيف كبار السن من العمال مع المهارات الجديدة، وما إذا كان ينبغي استخدام التقاعد المبكر كأداة لتخفيف حدة البطالة بين الشباب والآثار المترتبة على هذه السياسة بالنسبة لميزانية الضمان الاجتماعي؛ وترتيبات الضمان الاجتماعي طويلة الأجل التي ينبغي أن تكون موجودة بالنسبة لكبار السن عند انتهاء حياتهم العملية. وأضاف أن المنظمة تشجع سياسة العمل التي تقوم على النمو الاقتصادي، وتعزيز فرص التعلم والتدريب مدى الحياة، والتخطيط المرن للوظائف بقصد إطالة الحياة العملية، والسياسات الابتكارية والقابلة للاستمرار في مجالي الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية.

٥ - وذكر أن المنظمة، سعيا منها إلى تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، تسعى إلى تحقيق المساواة في فرص العمل بالنسبة للمعوقين عن طريق تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بوضع الأطر التشريعية والمؤسسية المناسبة استنادا إلى اتفاقياتها، وتوفير البيئة المواتية لإدماج المعوقين اجتماعيا واقتصاديا، ووضع مدونة للممارسات فيما يتعلق بإدارة العجز وما يتصل به من مسائل في مكان العمل.

٦ - وقال إن المنظمة تعمل في تعاون متزايد مع هيئات منظومة الأمم المتحدة في التحضير للدورة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٠ من أجل القيام باستعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأضاف أنها قامت بدور قيادي في الأعمال التحضيرية للقطاع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ١٩٩٩ بشأن دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: التمكين للمرأة والنهوض بها. وقال إن هذين الموضوعين وما يمثلانه من تحديات عالمية هما من ضمن الأولويات التنفيذية للمنظمة.

٧ - **السيد هدسون** (استراليا): قال إنه بوصفه أول ممثل للشباب ينضم إلى وفد استراليا إلى الجمعية العامة سيركز على مشاركة الشباب وتمثيلهم في الأمم المتحدة وفي المجتمع الدولي، وهما مشاركة وتمثيل لم يتم قبولهما عالميا بعد.

٨ - وذكر أن الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم الخامسة والعشرين أو أقل يؤلفون ٦٠ في المائة من مجموع السكان في العالم. وقال إن مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع وفي عملية اتخاذ القرارات هي أهم جانب من جوانب برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. على أنه أضاف أن الشباب في كثير من أنحاء العالم يُستبعدون من المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم وهو ما يسهم في عزلتهم عن المجتمع. وقال إن مشاركة الشباب في السياسات وفي اتخاذ القرارات لها أيضا أهميتها لأنها يمكن أن تؤدي إلى نهج جديدة وحلول عملية جديدة لمشاكل الشباب. وأضاف انه في مجالات مثل الرعاية الصحية والوقاية من المخدرات فإن مشاركة الشباب في تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها ليس مجرد مسألة إنصاف ولكنها تعطي أهمية للفئة المستهدفة.

٩ - وذكر أن حكومة استراليا ملتزمة بالتواصل مباشرة مع الشباب حول المسائل التي تعنيهم. وأضاف أنها، من أجل تحقيق هذا الغرض، تقوم بإعداد برنامج عنوانه "أصوات الشباب"، كما أنها قامت مؤخرا بتنظيم مائدة مستديرة وطنية للشباب تضم ٥٠ من شباب استراليا من مختلف الخلفيات يجتمعون مرتين في السنة بأعضاء البرلمان للإعراب عن وجهات نظرهم. وقال إن جوائز وسائل الإعلام الشبابية الوطنية قد أنشئت لتشجيع تقديم صور إيجابية عن الشباب بوسائل الإعلام، وأنه في عام ٢٠٠٠، ولأول مرة، سينظم أسبوع للشباب على الصعيد الوطني احتفالا بشباب استراليا ولتشجيع ما يقدمونه من إسهامات إلى المجتمع.

١٠ - وقال إن مشاركة ممثلي الشباب في الوفود الوطنية إلى اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة يهيئ فرصة لممثلي الشباب لجعل قضايا الشباب موضع اعتبار ولتمكين ممثلي الشباب من الوقوف بشكل أفضل على الحقائق

السياسية المعقدة التي تشكل جدول أعمال الأمم المتحدة وقراراتها. وذكر أن استراليا، لهذا، تود أن تشجع الدول الأعضاء الأخرى على ضم الشباب إلى وفودهم إلى الجمعية العامة.

١١ - **السيدة إنختستسغ** (منغوليا): قالت إنه وإن كان الفقر ما زال يمثل مشكلة خطيرة في منغوليا فإن بعض الاتجاهات الاجتماعية الإيجابية أخذت في الظهور: فقد بدأت تنخفض وفيات الأمومة، وتتحسن معدلات القيد، وتنخفض معدلات التسرب بالمدارس الابتدائية. وذكرت أن ظروف بقاء الأطفال على قيد الحياة قد تحسنت بسبب زيادة معدلات التحصين. وأضافت أنه يجري تنفيذ إصلاحات بغرض تطوير التعليم والرعاية الصحية وسائر القطاعات الاجتماعية والثقافية وإن كان التقدم فيها بطيئاً بسبب قلة الموارد. وذكرت أن حكومتها تدرك مدى الترابط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والشواغل البيئية وسلامة الحكم، وتدرك أن هذه العناصر الأربعة من عناصر التنمية الوطنية ينبغي أن تعمل في انسجام.

١٢ - وقالت إن التعاونيات تحقق إسهاما هاما في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية بتشجيع العمالة وتخفيف حدة الفقر ومن خلال دورها كمشاريع إنتاجية وموفرة للخدمات بالنسبة للأعضاء الذين يبلغ عددهم نحو ٨٠٠ مليون في العالم. وأضافت أن وفدها يرحب بتقرير الأمين العام عن مركز التعاونيات ودورها في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة (A/54/57) الذي أثرته المعلومات المقدمة من الحكومات ومن المنظمات التعاونية الوطنية. وقالت إن مشروع المبادئ التوجيهية الذي يستهدف توفير بيئة مواتية لتطوير التعاونيات، والوارد في مرفق التقرير، يقدم إرشادات جاءت في حينها إلى الحكومات فيما يتعلق بتطوير أو تنقيح سياساتها المتصلة بالتعاونيات. وقالت إن وفدها لهذا يحث الجمعية العامة على أن تعتمد مشروع المبادئ التوجيهية.

١٣ - وقالت إن ثمة سبعة تحالفات تعاونية تضم ٢٠٠٠ تعاونية فردية في منغوليا. وذكرت أن حكومتها اعتمدت برنامجا وطنيا لتطوير التعاونيات وأنشأت مجلسا وطنيا مهمته رصد تنفيذ البرنامج تحت قيادة وزير الزراعة والصناعة. وأضافت أن الهدف الرئيسي للبرنامج هو إشراك التعاونيات في تعزيز أهداف التنمية الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الوظائف والقضاء على الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية التي يُعتمد عليها للسكان. وقالت إن التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعاونيات في منغوليا تم تنقيحها في عام ١٩٩٨ بحيث تتضمن المبادئ الرئيسية للبيان المتعلق بالهوية التعاونية الذي اعتمد عام ١٩٩٥ في المؤتمر المئوي للتحالف التعاوني الدولي.

١٤ - وذكرت أن منغوليا تعلق أهمية خاصة على بلوغ أهداف الإعلان العالمي الخاص بتوفير التعليم للجميع. وقالت إن وفدها لهذا يعتبر أن التقرير المؤقت للأمين العام وللمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) بشأن التقدم المحرز نحو هدف توفير التعليم للجميع: تقييم سنة ٢٠٠٠ (------A/54/128 E/1999/70) جاء مخيبا للآمال لأنه لم يتضمن مقترحات موضوعية فيما يتعلق ببدء عقد الأمم المتحدة للقضاء على الأمية على الرغم من طلب ذلك في قرار الجمعية العامة ٨٤/٥٢. وذكرت أن منغوليا تعتقد أن هذه المبادرة من شأنها أن تحفز المجتمع الدولي إلى تجديد التزامه السياسي بجعل التعليم الجيد متاحا للجميع. وأضافت أن وفدها سيقدم مشروع قرار بشأن توفير التعليم للجميع يطلب إلى الأمين العام وإلى المدير العام لليونيسكو تقديم

مقترح، مصحوب بخطة عمل، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بهدف إعلان الفترة ٢٠١٠-٢٠٠١ عقد الأمم المتحدة للقضاء على الأمية.

١٥ - **السيد جاسم** (البحرين): قال إن البحرين كانت دائما توفر الفرص المتكافئة للحصول مجانا على التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية كعناصر أساسية من عناصر حقوق الإنسان. وذكر أنها بذلت جهودا مضنية لتحسين مؤهلات الشباب وتطوير قدراتهم العقلية وتشجيع تقدمهم الاجتماعي.

١٦ - وذكر أن أكثر من ٧٠ في المائة من الإنفاق الحكومي يُخصص للبنية الأساسية والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، وبذلك تتاح ثمرات التنمية للمجتمع كله وهو ما أدى إلى المكانة العالية التي احتلها البحرين على مدى السنوات الخمس الماضية في دليل التنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٧ - وقال إن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وأن دستور البحرين يعترف لها بهذه الصفة. وذكر أنه بناء على ذلك قام كثير من الوكالات الحكومية وغير الحكومية في البحرين بتنفيذ برامج ذات وجهة أسرية، كما تم في عام ١٩٤٥ إنشاء رابطة تنظيم الأسرة والرعاية الأسرية في البحرين لزيادة الوعي بمفهومي تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية كحقين مشروعين من حقوق الإنسان.

١٨ - وقال إن البحرين شاركت بنشاط في الاحتفال بالسنة الدولية للمسنين في عام ١٩٩٩. وذكر أن احترام المسنين سمة حضارية تنعكس في سياسة البلاد وتنبع دون شك من ثرات شعب البحرين وعاداته وتقاليده وقيمه التي تجسد مبادئ الإسلام وتحض على احترام الأبوين والاهتمام برعاية الكبار. وقال إن الدولة قررت الضمانات القانونية لتمتع المسنين بكامل حقوقهم وأصدرت التشريعات التي تؤمنهم في تقاعدهم.

١٩ - وذكرت أن البحرين، في تنفيذها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، حققت تقدما كبيرا في توفير الرعاية للمسنين. وأضاف أن الدولة والوكالات غير الحكومية وجهت عناية خاصة إلى المعوقين إيمانا منها بأن ما يُنفق على رعايتهم وإعادة تأهيلهم هو استثمار منتج وله عائد اقتصادي مباشر يتمثل في تنمية الموارد البشرية. وقال إنه تم إنشاء مؤسسة وطنية لخدمات المعوقين تشمل مهمتها وضع السياسات العامة المناسبة، ووضع مشاريع القوانين ذات الصلة، وإعداد الدراسات التي تحدد الاحتياجات، والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية التي تعمل في نفس المجال.

٢٠ - **السيد شن غوفانغ** (الصين): قال إن الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاجتماعية في العالم هو النمو المستمر في الاقتصاد العالمي في بيئة مستقرة يسودها السلام. وذكر أنه لمواجهة الآثار السلبية على هذا الاقتصاد للأزمات المالية التي حدثت في بعض البلدان خلال السنتين الماضيتين يتعين على جميع أعضاء المجتمع الدولي العمل معا لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد بروح من المسؤولية وتقاسم المخاطر من أجل تحقيق رخاء الجميع.

٢١ - وذكر أن القضاء على الفقر ينبغي أن يكون هو المهمة الرئيسية للتنمية الاجتماعية في العالم. وأضاف أن التقدم المحرز نحو تحقيق ذلك الهدف كان تقدما بطيئا حتى الآن وأن أكثر من بليون شخص في العالم لا يزالون يعيشون في فقر مدقع. وذكر أنه إزاء الترابط الاقتصادي الناتج عن العولمة فإن من واجب البلدان المتقدمة النمو أن تقدم المساعدة التكنولوجية والمالية إلى البلدان النامية في جهودها للقضاء على الفقر.

٢٢ - وقال إن وفده يأمل أن تكون الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعقد في حزيران/ يونيه ٢٠٠٠ والمخصصة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية حافزا جديدا للتنمية الاجتماعية العالمية. وأضاف أن موضوعات المناقشة ينبغي أن تتضمن أثر العولمة وتحرير التجارة وثورة المعلومات على التنمية الاجتماعية؛ والمشاكل المتصلة بالتنمية الريفية؛ وتعزيز دور الأمم المتحدة في تنسيق التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية. وقال إنه ينبغي حث البلدان المتقدمة النمو على بلوغ الهدف المقرر للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ووضع جدول زمني واضح لبلوغ ذلك الهدف.

٢٣ - وذكر أن حكومته ستواصل تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في قمة كوبنهاغن، وأنها تشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية. وأضاف أنها ستستضيف في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩ ندوة دولية عن موضوع التنمية الاجتماعية، وأنه ستتم دعوة خبراء من مختلف المناطق لمناقشة دور الحكومات ودور السوق في تعزيز التقدم الاجتماعي. وقال إن نتائج الندوة ستكون إسهاما مباشرا في الدورة الاستثنائية.

٢٤ - **السيد بالاناندان** (الهند): قال إن وفده وجه عناية كبيرة للمناسبات التي نُظمت لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وأنه يرحب باعتماد خطة عمل براغ للشباب في الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للشباب الذي عقد في البرتغال. وذكر أن وفده يعرب عن تقديره لحكومتي تركيا والسنغال لعرضهما استضافة المؤتمر العالمي القادم للوزراء المسؤولين عن الشباب والدورة القادمة للمنتدى العالمي للشباب.

٢٥ - وأضاف أنه في عصر ثورة المعلومات والعولمة فإن المسائل المتصلة بالشباب ينبغي أن يُنظر إليها في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كماينبغي التسليم على وجه الخصوص بأن إمكانيات الشباب هي قوة رئيسية تستطيع تحقيق التغيير الاجتماعي من خلال زيادة المشاركة في النظم السياسية.

٢٦ - وقال إنه بعد انقضاء خمس سنوات على إعلان السنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤ يتعين حصر التطورات الجديدة التي تؤثر على الأسرة. وذكر أن المشاكل الناجمة عن تفكك الأسر والإهمال والضغوط الاقتصادية والصراع بين الأجيال تتزايد في كل مكان. وأضاف أنه لا بد من إجراء تقييم جديد لدور الأسرة كمؤسسة تعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

٢٧ - وقال إن دور التعليم كأداة أساسية للتقدم لا يمكن المبالغة في أهميته. وذكر أن وفده يؤيد كل التأييد تقرير الأمين العام والمدير العام لليونيسكو (A/54/128-E/1999/70) الذي يعيد تعريف التعليم على أنه أكثر من مجرد محو الأمية وعلى أنه يشمل اكتساب المهارات والقدرات في السياقات الاجتماعية المختلفة.

٢٨ - وقال إن الخدمات الاجتماعية الموجهة للمعوقين ينبغي أن توجه إليهم على نحو أكثر كفاءة حتى يمكن أن تتفتح إمكانياتهم الإنتاجية. وذكر أن التعليم والعمل الإيجابي على توفير سبل العيش المستدامة للمعوقين أمران لازمان. وأضاف أن برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، وقواعد الأمم المتحدة المعيارية بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، والاستراتيجية الطويلة الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، هي مبادرات هامة لتحقيق هذا الهدف.

٢٩ - وقال إنه على الرغم من أن أهمية التعاونيات قد تضاءلت في سياق العولمة واتساع نشاط الشركات عبر الوطنية فإن التعاونيات أصبح لها الآن دور جديد كمنظمات للمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات. فبتجميع الموارد والإسهام بالعمل التطوعي والمساومة الجماعية تستطيع الجمعيات توفر لأعضائها الرعاية الصحية والتعليم وغيرهما من الخدمات الأساسية على مستوى القواعد الشعبية دون انتظار لأية إجراءات من جانب الحكومات. وأضاف أن وفده، لهذا، يرحب بالمبادئ التوجيهية التي تستهدف توفير بيئة مواتية لتطوير التعاونيات كما حُددت في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/54/57)، وقال إنه يسره أن يكون قد اشترك في تقديم مشروع القرار المتعلق بالتعاونيات.

٣٠ - **السيدة اوليفيريو-ريلانغ** (جزر مارشال): قالت إن بلدها واجه على مدى السنوات الثلاث الأخيرة تحدي الإصلاحات الاقتصادية، وظواهر طبيعية مثل النينيو، وآثار الأزمة المالية في آسيا. وذكر أن هذه العوامل، بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو السكان الذي يبلغ ٣,٨ في المائة في بلده، قد أثرت على التنمية الاجتماعية. وأضاف أن جزر مارشال تؤيد بلا تحفظ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وخاصة مبدأ الـ ٢٠/٢٠، وأنها أنفقت أكثر من ٢٠ في المائة من ميزانيتها على المسائل الاجتماعية. وقال إن السياسة الوطنية المتعلقة بالسكان والمرأة والشباب هي أدوات أساسية للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة.

٣١ - وقال إنه من أجل التغلب على صعاب العيش في دولة نامية جزرية صغيرة حيث تتركز الخدمات والأنشطة الرئيسية في مركزين حضريين فقط قام بلده بإنشاء فريق متنقل للتنمية المحلية لتزويد المجتمعات المحلية النائية بالمعلومات عن مسائل التغذية والسكان. وذكر أن وزارة التعليم قامت بحملة مماثلة عن الحكم المحلي للحكومات المحلية والمجتمعات المحلية الموجودة بأطراف الجزيرة. وأضاف أن الغرض من هذه الجهود هو تمكين المجتمعات المحلية من القيام بأنشطة التنمية الاجتماعية على مستوى القواعد الشعبية. وذكر أن الحكومة سوف تعقد مؤتمر قمة ثانيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء الشراكات التي تفيد المجتمعات المحلية النائية في الجزيرة.

٣٢ - وقال إن ٥٠ في المائة من سكان الجزيرة تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، ولهذا فإن الحكومة تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية الاجتماعية والمساواة والتقدم وفي تلبية الطلب المتزايد باستمرار على الخدمات التعليمية والصحية. وأضاف أن المبادرات التي قامت بها الحكومة مثل السياسة الشبابية الوطنية من شأنها أن تساعد الشباب على مواجهة بعض التحديات التي تأتي بها الألفية الجديدة. وذكر أن المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم "من الشباب وإلى الشباب في مجال الصحة" تقوم بتنفيذ برنامج عن الوعي الصحي، والمهارات

القيادية، وتعليم الأقران، والتذوق الثقافي، يستهدف الشابات اللاتي تتعرضن لخطر الحمل غير المرغوب فيه والشباب الذين يتعرضون لخطر الانتحار وسوء استعمال الكحوليات. وأضاف أن نجاح هذا البرنامج هو المسؤول إلى حد كبير عن استمرار الانخفاض في حمل المراهقات. وذكر أن المنظمة تسعى في الوقت الحاضر للحصول على تبرعات من المانحين لبناء مركز صحي للشباب، وأن الحكومة مستعدة لتقديم المعلومات عن هذا المشروع إلى البلدان والوكالات المانحة التي يهمها الأمر.

٣٣ - **السيد ريان** (ايرلندا): قال إن ايرلندا قامت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ باستضافة حلقة العمل التي نظمتها الأمم المتحدة عن التكنولوجيا والأسر. وذكر أن هذه الحلقة، في استكشافها لأثر الثورة التكنولوجية على الأسر، ركزت على مجالات التعليم والاتصال والمعلومات، والعمل والعمالة، والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية. كما ركزت، ضمن أمور أخرى، على الآثار التي تترتب على إدخال التكنولوجيا بالنسبة للمجتمع ولأساليب الحياة.

٣٤ - وقال إن المشاركين في الحلقة طالبوا بإجراء بحوث عن أثر التكنولوجيا على الأسر وبالتوسع في إتاحة الفرص من خلال تعليم الكبار، وبالمبادرة إلى التسليم بأن الأسر لا ينبغي أن تصبح مجرد متلقية سلبية للخدمات. وأضاف أنهم اتفقوا على أنه لا بد من حماية الخصوصية وحماية سلامة المعلومات الشخصية المخزونة على الحواسيب. وقال إن النتائج التي خلصت إليها الحلقة سوف تساعد في توجيه الحكومات إلى بحث التغيرات التي تعانيها الأسر نتيجة للتجديد التكنولوجي. وقال إن مما له أهمية خاصة فرص العمل التي يتم توفيرها من خلال التطبيق الموجه للتكنولوجيات الجديدة نحو أفراد الأسر المعوقين وغيرهم.

٣٥ - وذكر أن المناقشات التي دارت في الحلقة تناولت أيضا الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مواجهة التكنولوجيا الحديثة والطرق التي يمكن بها لتكنولوجيا الاتصالات الحديثة أن تزيد فرص الحصول على الخدمات الصحية والخدمات الأساسية في تلك البلدان. وأضاف أن المشاركين في الحلقة أوصوا باستخدام تقييمات أثر التكنولوجيا على الأسر في صياغة السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا، وسلموا بما للمنظمات غير الحكومية من إمكانيات في مساعدة الأسر على الإقلال من الآثار السلبية للإنترنت على الأطفال والشباب والعمل كشركاء في توصيل الخدمات الاجتماعية وفي الرعاية الصحية الوقائية.

٣٦ - **السيد رابوكا** (فيجي): قال إن ما حدث من تحسن بالنسبة لطول الأعمار أدى إلى "شيخوخة" المجتمع في فيجي حيث يُتوقع في الفترة بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٢٥ أن يزيد عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة بنسبة ٢٣٣ في المائة. على أنه أضاف أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا التحول الديمغرافي لم يتم بعد إدراكها أو فهمها فهما تاما. وقال إن كبار السن من المواطنين في فيجي ليسوا مطالبين بدفع ضريبة القيمة المضافة على البنود الغذائية الأساسية أو على المصروفات واللوازم الطبية. وأضاف أنه يجري إعداد خطط لتوفير قروض تصل إلى ٢٠٠٠ دولار من صندوق تخفيف حدة الفقر في فيجي، وتحسين نظام الضمان الاجتماعي للمسنين والمعدمين، وتمكين العاملين لحسابهم من الإسهام في صندوق الطوارئ الوطني في فيجي حتى يمكنهم الانتفاع من مشروع التقاعد الذي يتولاه الصندوق.

٣٧ - وذكر أن التمييز على أساس العجز محظور في فيجي وأن بوسع المتضررين أن يطلبوا التعويض القانوني عن حرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية. وقال إن المجلس الوطني للمعوقين يوفر إطارا للعمل الحكومي فيما يتعلق بالمعوقين ولتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة. وأضاف أن الحكومة ملتزمة بإعادة تأهيل المعوقين حتى يمكنهم الالتحاق بأعمال تدر عليهم دخلاً، وتسلم بأنه يمكن القيام بما هو أكثر من ذلك لضمان مشاركة المعوقين مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في شؤون المجتمع وضمان ممارستهم لحقوقهم الإنسانية، ولكنها تحتاج إلى مزيد من الوقت والموارد للوفاء بالتزاماتها.

٣٨ - وقال إن تفكك الأسرة بمعناها الواسع نتيجة لهجرة بعض أفراد الأسرة إلى المناطق الحضرية بحثا عن العمل يمثل تحديا اجتماعيا كبيرا. وأضاف أن حكومة فيجي ملتزمة بتعزيز الأسرة وأنها تحقيقا لهذه الغاية تقوم بمراجعة المعدلات الحالية للضرائب والإعانات. وذكر أن عنصر الأسرة في المشاريع الإنمائية وأنشطة الأسرة التي تقوم بها الوكالات المتخصصة ينبغي تعزيزها لبناء القدرة المؤسسية اللازمة لإجراء البحوث وجمع البيانات والتعاون بين الدول وتقديم الدعم في إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج المتصلة بالأسرة في البلدان النامية، وخاصة الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٣٩ - وذكر أن فيجي توافق على الرأي الذي تم التعبير عنه في تقرير الأمين العام بالنسبة لتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (A/54/59) وهو أن وضع ومستقبل الشباب يرتبط ارتباطا وطيدا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة في كل بلد وبالقدرة الاقتصادية للدولة على توفير فرص العمل. وأضاف أن فيجي تقوم بتنفيذ عدد من الأنشطة لتنفيذ برنامج العمل العالمي تتضمن التدريب على المهارات الزراعية وغير الزراعية، وتدريب الشباب، ووضع وتنفيذ خطة تتكامل فيها القطاعات من أجل النهوض بالشباب في الألفية الجديدة. وقال إن المجتمع كله يدفع ثمن ارتفاع معدلات البطالة ونقص العمالة بين الشباب.

٤٠ - وذكر أن فيجي تقدر استراتيجية البنك الدولي المعززة للقضاء على الفقر التي يشترك فيها صندوق النقد الدولي وغيره من ذوي الأدوار. على أنه أضاف أن الجهود الوطنية لتحقيق النمو الاقتصادي تتطلب توفير بيئة تجارية دولية ملائمة يتوافر فيها شعور قوي بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. وأشار بصفة خاصة إلى أن الدول النامية الجزرية الصغيرة مثل فيجي لا تستطيع الحصول على نصيب عادل من مزايا نظام التجارة العالمي إلا إذا تحسنت فرصها في الوصول إلى الأسواق وتمتعت بالمعاملة الخاصة والتفضيلية لمنتجاتها وتعززت قدرتها المؤسسية على الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص التجارية العالمية. وذكر أنه لا ينبغي أن يغيب عن البال في المفاوضات القادمة التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تحرير التجارة أن نظام التجارة العالمي لا يمكن أن يتبارى فيه الجميع على قدم المساواة إلا بكفالة حرية انتقال رأس المال البشري. وقال إن عدم إدماج الموارد البشرية في عملية العولمة وتحرير التجارة هو المسؤول عن بطء التنمية الاقتصادية في كثير من البلدان النامية.

٤١ - وقال إن فيجي تشعر بخيبة الأمل لما يظهر من تردد شركائها في الوفاء بالتزاماتهم بمقتضى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وذكر أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يغمض عينيه عن حالة الفقراء في البلدان النامية أو عن الجهود التي تُبذل على الصعيد الوطني لتلبية احتياجات

الفقراء والتصدي لشواغلهم. وأضاف أن الالتزام على الصعيد الدولي يجب أن يُترجم إلى أعمال لمساعدة الفقراء على استعادة كرامتهم والعثور على معنى لوجودهم.

٤٢ - **السيد السديري**: (المملكة العربية السعودية): قال إن حكومته تبذل قصارى جهدها لتحقيق المعايير العليا للتنمية الاجتماعية. وذكر أن قانون الحكم الأساسي في بلده، وهو قائم على أساس تعاليم الإسلام ومبادئ التشاور، يكفل مناخا اجتماعيا آمنا من خلال إصدار القوانين واللوائح التي تحمي أفراد المجتمع من الظلم والتمييز أو أي شيء آخر يحد من حريتهم في الحركة أو العمل. وأضاف أن خدمات الرعاية الاجتماعية تساعد في حماية المجتمع من الانحراف والظواهر الاجتماعية السلبية وتعمل في الوقت نفسه على تحويل الموارد البشرية المعطلة إلى موارد منتجة تحقق الاعتماد على الذات.

٤٣ - وذكر أن إدارة الضمان الاجتماعي أنشئت في عام ١٩٦٢ وأن وظائفها تشمل مراقبة وتنظيم المساعدات التي تُقدم إلى الأسر المستحقة والأفراد المستحقين. وأضاف أنها تقدم نوعين من المساعدات هما الإعانات واستحقاقات الرعاية. وأوضح أن الإعانات تُقدم إلى العاجزين بسبب تقدم السن وإلى الأيتام وعديمي الأب والأرامل والمطلقات اللاتي لا عائل لهن وأن استحقاقات الرعاية تُقدم للعاجزين عجزا تاما وأسر السجناء وضحايا النوازل والكوارث العشوائية.

٤٤ - وذكر أن جهود الحكومة تكملها جهود المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية التي تستلهم المبادئ والتعاليم الإسلامية. وأضاف أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تشجع المواطنين على إقامة المنظمات التطوعية لتلبية احتياجات الأفراد والجماعات على الصعيد المحلي وأنه توجد ١٤٢ جمعية من هذه الجمعيات الخيرية تتلقى إعانات سنوية من الحكومة.

٤٥ - وقال إنه تطبيقا لسياسة الحكومة في تشجيع رعاية المعوقين وتوفير فرص العمل المنتج لهم، تم توفير فرص عمل لهم في الوكالات الحكومية وغير الحكومية. وذكر أنه في أماكن العمل التي يشتغل بها ٥٠ شخصا أو أكثر يتعين، إذا سمحت طبيعة العمل، أن يكون ٢ في المائة على الأقل من مجموع العاملين من المعوقين الذين تم تدريبهم تدريبا مناسبا.

٤٦ - وقال إن الرعاية الصحية التي توفرها حكومة المملكة العربية السعودية عملا بمبدأ "الصحة للجميع" الذي يُعتبر استراتيجية وطنية قد حققت نتائج فعالة. وذكر أنه يتبين من الإحصاءات المتعلقة بأعداد الأطباء والمستشفيات والمراكز الصحية وعن نسب الأطباء والممرضات إلى مجموع عدد السكان أنه قد حدث توسع سريع في الرعاية الصحية وتطعيم نسبة كبيرة من السكان ضد الأمراض مما أدى إلى انخفاض كبير في أعداد ضحايا هذه الأمراض. وقال إن المملكة العربية السعودية تتساوى رتبة مع البلدان المتقدمة صناعيا من حيث معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات من تقل أعمارهم عن خمس سنوات.

٤٧ - وقال إن المملكة العربية السعودية قد حققت الأهداف التي تقررت في إعلان وبرنامج عمل التنمية الاجتماعية الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥. وذكر أنها حققت ذلك من خلال مزيج من المحافظة والمعاصرة. وأضاف أن فلسفتها المحافظة ركزت على المحافظة على القيم الدينية والأخلاقية من خلال تطبيق المبادئ الإسلامية وأن فلسفتها المعاصرة تمثلت في السعي إلى تحقيق التنمية الشاملة لضمان رفاهية أفراد المجتمع مع توجيه العناية الواجبة إلى إعداد مواطنين شرفاء منتجين يدركون مسؤولياتهم ودورهم في خدمة المجتمع.

٤٨ - **السيد غارسيا غونزاليس** (السلفادور): قال إنه يؤيد البيان الذي قـُدم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في إطار البند ١٠٦. وذكر أنه تمشيا مع برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين والعناصر المقترحة في الاستراتيجية الطويلة الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، أنشأت حكومته لجنة وطنية تقوم باقتراح التنقيحات والإصلاحات اللازمة في التشريعات الحالية المتعلقة بالمعوقين، وهو ما أدى إلى إنشاء مجلس وطني للرعاية العامة للمعوقين لتلبية الطلب الهائل من أبناء السلفادور الذين يعانون من نوع ما من العجز كنتيجة مباشرة للنزاع المسلح.

٤٩ - وذكر أن المجلس يتألف من ممثلي عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تعنى، فيما تـُعنى به، بالأسرة والصحة والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي ومن عدد من المنظمات غير الحكومية. وقال إن المجلس أعد مشروع قانون بشأن تحقيق الفرص للمعوقين وهو ما يوفر نظاما قانونيا للمصابين بأي نوع من العجز الجسماني أو العقلي ويوفر ما يحتاجون إليه من مؤسسات ووكالات الرعاية. وأضاف أن المجلس قام أيضا بإعداد وثيقة بشأن السياسات المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين. وقال إن هذه الجهود تم التعريف بها على نطاق واسع من خلال برنامج إعلامي عن المعوقين يستهدف زيادة الوعي بهذه القضية ويقترح الوسائل التي يمكن بها للسكان دعم أنشطة المجلس.

٥٠ - وأضاف أن الجهود البذولة لمساعدة المعوقين يجب أن ترتبط بجهود المجتمع الدولي وخاصة من خلال تنفيذ الاقتراحات التي قـُدمت في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية. وأعرب عن أمله في مضاعفة الجهود الوطنية والدولية لضمان أن تكون المداولات التي تـُجرى خلال الاستعراض والتقييم الخمسيين لبرنامج العمل العالمي في عام ٢٠٠٢ انعكاسا كافيا للقضايا التي يتعين التصدي لها في مجالات التكامل الاجتماعي والتكنولوجيا والمعلومات والحماية الشاملة لضمان التنمية المنصفة للمعوقين في الألفية الجديدة.

٥١ - **السيد سرقيوة** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن الحالة الاجتماعية في العالم وهو يقف على مشارف الألفية الجديدة آخذة في التدهور: فالأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا؛ والبطالة آخذة في الارتفاع؛ والفوارق الاجتماعية آخذة في الازدياد في كثير من البلدان. وأضاف أن هذه الحالة ستزداد سوءا ما لم تتوافر

الإرادة السياسية لتوفير مناخ دولي يدعم الجهود الوطنية المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة المنتجة وتحقيق التكامل الاجتماعي.

٥٢ - وذكر أن المعوقين هم فئة ضعيفة تستحق الاهتمام من جانب المجتمع الدولي لإدماجهم في مجتمعاتهم وتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين. وأضاف أن الجماهيرية العربية الليبية قد اتخذت المبادرة فيما يتعلق بإعلان سنة ١٩٨١ باعتبارها السنة الدولية للمعوقين ورأست اللجنة الاستشارية لتلك السنة. وقال إن انشغالها بالمعوقين وسعيها إلى تنبيه المجتمع الدولي إلى حالتهم لا ينبغي أن تكون محلا للاستغراب لأن بلده ما زال بها عدد كبير من المواطنين الذي أصيبوا بالعجز بسبب الألغام وغيرها من مخلفات الحرب العالمية الثانية. وأضاف أن وفده يكرر مطالبته بأن تلتزم البلدان المسؤولة بقرارات الجمعية العامة التي تطالبها بإزالة الألغام والتعويض عما تسببت فيه من أضرار. وذكر أن الألغام ما زالت تشوه الأبرياء وتصيبهم بالعجز وتقتلهم.

٥٣ - وقال إن تفكك الأسر واختفاء الأسرة الواسعة في جميع المجتمعات قد زاد من حدة المشاكل التي يواجهها المسنون وأدى إلى البحث عن بدائل لتوفير الخدمات الاجتماعية لهم. وذكر أن الاحتفال بالسنة الدولية للمسنين في عام ١٩٩٩ كان خطوة في الاتجاه الصحيح وأنه أدى إلى زيادة الوعي بالاحتياجات المسنين وبما قدموه من إسهامات إلى المجتمع.

٥٤ - وأضاف أن وفده يؤكد حق الشباب في التعليم والعمل والرعاية الصحية. وذكر أن تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها على الصعيد الوطني من شأنه أن يساعد على وضع سياسات وطنية متكاملة للشباب تستهدف تلبية احتياجات الشباب وتطلعاتهم وإشراكهم في جميع الأمور التي تهمهم.

٥٥ - وقال إنه من ضمن التدابير والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تستهدف تنمية الموارد البشرية، تقوم الجماهيرية العربية الليبية بتوفير التعليم للجميع مجانا حتى إتمام المرحلة الابتدائية، وتوفير الخدمات الصحية المجانية، وتقديم خدمات الضمان الاجتماعي مجانا للأرامل والمعوقين والمسنين. وأضاف أنها تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين كأساس للمجتمع. وقال إنها سنت تشريعا يوفر فوائد عديدة للمعوقين ويعزز دورهم في المجتمع ويكفل تكافؤ الفرص بالنسبة لهم. وأضاف أنها توجه عناية خاصة إلى تنمية مهارات الشباب وقدراتهم وضمان حقهم في التعليم والرعاية الصحية الجيدة والعمل وتلبية احتياجاتهم الخاصة وتشجيع مشاركتهم في التنمية وفي اتخاذ القرارات.

٥٦ - وقال إن هذه التطورات حدثت على الرغم من الجزاءات الاقتصادية القهرية التي فرضت على الشعب الليبي في أوائل التسعينيات والتي سببت خسائر فادحة وأعاقت تنفيذ الخطط والبرامج التي تستهدف تلبية احتياجات الفئات الضعيفة في المجتمع.

٥٧ - **السيدة راميرو لوبيز** (الفلبين): قالت إن حالة المعوقين في بلدها هي محل اهتمام متزايد من جانب الحكومة لأن نحو ١٠ في المائة من السكان هم من المعوقين. وذكرت أن سياسة الحكومة تركز على الوقاية من

العجز، وإعادة التأهيل وتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، وحماية حقوقهم، وتوفير الخدمات، للإسراع بتحقيق تكاملهم في المجتمع. وذكرت أن حماية الحقوق الإنسانية للمعوقين تحققت باعتماد الوثيقة العظمى للمعوقين في عام ١٩٩٢، وإدراج جزء مستقل عن المعوقين في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، وتعزيز قانون تيسير الوصول.

٥٨ - وقالت إن وفدها يحيط علما مع الارتياح بالتطورات المشجعة التي لخصها تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (A/54/388)، بما في ذلك الاهتمام المتزايد من جانب المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين من خلال الاستخدام الابتكاري لتكنولوجيا المعلومات. وأضافت أن وفدها يعرب عن تقديره لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لما قدمته من مساعدة في تنظيم الحلقة الدراسية التي تناولت تيسير انتفاع المعوقين بشبكة الإنترنت وهي الحلقة التي تولت رعايتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٥٩ - وذكرت أن الأمر ما زال يحتاج إلى جهود إضافية لتعزيز حقوق المعوقين وتحقيق تكافؤ الفرص بالنسبة لهم. وذكرت أن وفدها يرحب بتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات في تلك المجالات وزيادة التركيز على احتياجات الأطفال المعوقين. وأضافت أن من الأمور الحاسمة في هذا الصدد توفير المعلومات والبيانات القابلة للمقارنة من أجل رصد وتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي. وقالت إن وفدها يطالب الدول الأعضاء بالعمل على الانتفاع لهذا الغرض بالخبرة التقنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

٦٠ - وقالت إنه لا يمكن تجاهل شباب العالم، الذين يبلغ عددهم الآن بليون نسمة، أو تجاهل حجم شواغلهم. وأضافت أن حكومتها وضعت خطة متوسطة الأجل للنهوض بالشباب للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤ وعززت مشاركة الشباب في الحكم بتعيين مفوض لشؤون الشباب وإنشاء برنامج لبناء القدرات القيادية للشباب. وقالت إن وفدها يلاحظ بارتياح ازدياد عدد الدول الأعضاء التي نفذت برامج وطنية للشباب ويرحب بعقد المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب بالبرتغال في عام ١٩٩٨ وعقد المنتدى الشبابي العالمي لمنظومة الأمم المتحدة.

٦١ - وذكرت أن وفدها يرحب أيضا بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام بأن تركز مبادرات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبحوث والسياسات على المضي في تنفيذ برنامج العمل العالمي كما نُص عليه في الفقرة ٩٢ من الوثيقة A/54/59. وأضافت أن حكومتها تؤيد أيضا الجهود المبذولة لتعزيز وحدة الشباب بالأمانة العامة من خلال توفير متطوعي ومتدربي الأمم المتحدة.

٦٢ - وانتقلت إلى تقرير الأمين العام عن متابعة السنة الدولية للأسرة (A/54/256) فقالت إن حكومتها تواصل تنفيذ خطة عملها للأسرة للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠. وأضافت أن هذه الخطة تتصدى لشواغل الأسرة في مجالات مثل سبل العيش، والقيم والثقافة الأسرية، والإجرام والعنف المنزلي. وقالت إن وفدها يؤيد الإجراءات التي تتضمن نهجا يهتم بقضايا الأسرة في الاستراتيجيات الإنمائية؛ وأنها، لهذا السبب، ترحب بأنشطة الأمانة العامة المتصلة بالأسرة، بما فيها الجهود المبذولة لرصد أثر الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية العالمية على الأسر.

٦٣ - وقالت إن التصدي للقضايا الملحة في التنمية الاجتماعية يتطلب التعاون الدولي إلى جانب الجهود الوطنية. وذكرت أن ثمة حاجة، وخاصة في البلدان النامية، إلى إعداد الموارد البشرية التي تتطلبها العولمة ويقتضيها التحديث، مع العمل في الوقت نفسه على زيادة التماسك الاجتماعي.

٦٤ - **السيد دونوكوسومو** (اندونيسيا): قال إن أثر الاقتصاد العالمي على الشباب كان قاسيا بصفة خاصة في بعض البلدان. وذكر أن انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية بالإضافة إلى الالتزامات المتعلقة بالديون، قد أثر تأثيرا سلبيا على الحياة اليومية للشباب. وأضاف أن وفده، لهذا السبب، يتفق مع الأمين العام في أن مشاكل الشباب ينبغي أن يُنظر إليها في سياق الحالة الراهنة للتعاون الدولي، ويؤكد من جديد أهمية برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

٦٥ - وذكر أن حكومته أدمجت المسائل المتعلقة بالشباب في خطتها الخمسية للتنمية. وأضاف أنه على الرغم مما حدث من انتكاسات فإن شباب اندونيسيا قد واصلوا القيام بدور نشط وحيوي في ممارسة الديمقراطية.

٦٦ - وقال إن وفده يرحب بالتقرير المرحلي المقدم من الأمين العام والمدير العام لليونيسكو عن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف توفير التعليم للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠ (A/54/128-E/1999/70) وبما جاء به من أن أكثر من ثلثي سكان العالم يلمون الآن بالقراءة والكتابة. وأضاف أن حكومته ما زالت ملتزمة بتحقيق هدف توفير التعليم الأساسي للجميع بحلول سنة ٢٠٠٣.

٦٧ - وذكر أنه يؤيد المبادرات الخاصة بزيادة الوعي بالمعايير الدولية الخاصة بالمعوقين والتي لا بد منها لإشراك المعوقين في الأنشطة الرئيسية. وأضاف أن حكومته قامت في عام ١٩٩٧ بإصدار القانون العام رقم ٤ بشأن المعوقين، الذي نص على تحقيق المساواة للمعوقين في الحقوق، بما فيها حقهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية. وقال إن حكومته ما زالت ملتزمة بتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي والعمل، في حدود إمكانياتها المحدودة، على توفير احتياجات المعوقين وغيرهم من الفئات الضعيفة.

٦٨ - **السيد فداييفرد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن خطى التنمية الاجتماعية في إيران قد تسارعت، حيث اتخذت مبادرات جديدة لتنفيذ إعلان كوبنهاغن وزيادة الوعي العالمي بقضايا المسنين نتيجة للاحتفال بالسنة الدولية للمسنين. على أنه أضاف أنه بعد انقضاء ما يقرب من خمس سنوات على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لم يتحقق التقدم نحو الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر بالقدر المأمول.

٦٩ - وقال إنه على الرغم من أن الحكومات تتحمل المسؤولية عن توفير البيئة المواتية للتنمية الاجتماعية، فإن المجتمع الدولي يجب أن يشارك في هذا المجال نظراً للترابط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي. وذكر أنه ينبغي التصدي للمسائل المتعلقة بالتجارة، وخاصة إزالة الحواجز غير التجارية والتدابير القهرية الانفرادية. وأضاف أن من مجالات الانشغال الأخرى الحالة المالية الدولية غير المواتية التي أثرت على جهود التنمية الاجتماعية في البلدان النامية في السنوات الأخيرة.

٧٠ - وأضاف أن هدف العمالة الكاملة لم يتحقق هو الآخر. وذكر أنه يتعين التصدي للمشكلة على الصعيد الوطني بدعم القطاع الخاص والقطاع غير المنظم، وتشجيع المشاريع الخاصة، وتوفير التسهيلات الائتمانية للمتعطلين، وتشجيع إنشاء الهيئات التطوعية، والاستثمار في برامج التدريب؛ وعلى الصعيد الدولي عن طريق إزالة الحواجز التجارية، وضمان التدفقات المالية الكافية إلى البلدان النامية، وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتخفيف عبء الديون، وتبادل الخبرات.

٧١ - وقال إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تعطي أعلى أولوية للعدالة الاجتماعية التي تُفهم على أنها تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وخاصة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية. وأضاف أنها جعلت التنمية الاجتماعية أحد الأهداف الرئيسية في خطتها القومية الخمسية الثانية للتنمية التي بدأت في عام ١٩٩٥. وذكر أنه على الرغم من الآثار السلبية للمنازعات الخارجية، فإنه يتضح من المؤشرات الاجتماعية أنه خلال العقد الثاني للثورة الإسلامية خطت البلاد خطوات واسعة في تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية، وإن كان الاستمرار فيها يتطلب إصلاحات اقتصادية أساسية. وقال إنه تم اتخاذ بعض التدابير لتحسين الحالة الاقتصادية للأسر ذات الدخل المنخفض والتخطيط لاتخاذ تدابير أخرى في إطار الخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة.

٧٢ - وذكر أن الحكومة، إدراكا منها لأهمية اشتراك الشباب في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، قامت في آذار/ مارس ١٩٩٩ بإنشاء المركز الوطني للشباب كهيئة تنفيذية للمجلس الأعلى للشباب الذي سبق إنشاؤه. وقال إن من وظائف المركز تنسيق تنفيذ السياسات مع الهيئات الأخرى الحكومية وغير الحكومية، ووضع وتنفيذ المشاريع التي تلبي احتياجات الشباب؛ والمساعدة في توفير الفرص المهنية والتعليمية الجديدة؛ والعمل على زيادة فرص المتزوجين من الشباب في الحصول على المسكن؛ وإجراء الدراسات فيما يتعلق بالمسائل التي تهم الشباب. وذكر أن من المبادرات الواعدة الأخرى بالنسبة للشباب إنشاء لجنة برلمانية معنية بالمرأة والأسرة والشباب وإنشاء مصرف بيانات عن الشباب. وقال إن من بين النجاحات التي تحققت الزيادة الملحوظة في معدلات التعليم والعمل.

٧٣ - **السيد اوكازيونيس** (كولومبيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي قدمته غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والبيان الذي قدمته المكسيك نيابة عن مجموعة ريو.

٧٤ - وأضاف أن وفده يلاحظ مع الارتياح الجهود التي يبذلها المقرر الخاص للجنة التنمية الاجتماعية فيما يتعلق بتنفيذ قواعد الأمم المتحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين.

٧٥ - وذكر أن العلم والتكنولوجيا أسهما إسهاما هائلا في تحقيق رفاهية المعوقين، وخاصة بتحسين قدرتهم على الحركة وعلى الكلام. وقال إن وفده مع ترحيبه بالفرص التي تتيحها الإنترنت يرى أنه ينبغي بذل جهود لضمان أن يساعد التقدم التكنولوجي في القضاء على الفوارق في ظروف المعيشة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

٧٦ - وقال إن حالة المعوقين في كولومبيا تمثل مشكلة متزايدة من مشاكل الصحة العامة، وأنه، لهذا السبب، أعلنت حكومته خطة عمل وطنية للمعوقين للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢. وذكر أنه لا توجد حتى الآن إحصاءات يُطمأن إليها عن عدد المعوقين، ولكن عددهم يقدر بنحو ٤,٥ مليون شخص من أبناء كولومبيا يعانون من مظاهر الإعاقة الجسمانية أو الحسية أو العقلية. وأضاف أن وفده، لهذا، يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة لإعداد دليل يساعد البلدان في جمع البيانات.

٧٧ - وذكر أن الخطة الوطنية تمثل استجابة الحكومة للتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٨٢/٥٢ فيما يتعلق بتيسير إمكانيات الوصول وتوفير الخدمات وفرص العمل للمعوقين. وقال إن هذه الخطة تشمل مجالات مثل الوقاية، وإعادة التأهيل، والتعليم، والتوفيق بين الأسرة والعمل، وزيادة فرص الاستمتاع بالرياضة والترويح الثقافي والسياحة، فضلا عن الاتصالات والنقل.

٧٨ - وقال إن الأهداف الرئيسية للخطة هي تقليل تواتر الأحداث التي تؤدي إلى الإعاقة والعجز، وتعزيز الخدمات الاجتماعية والتوسع فيها، وزيادة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمعوقين. وذكر أن حكومته تأمل في أن تعزز جهودها من خلال التعاون الدولي مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٧٩ - **السيد محبوباني** (سنغافوره): قال إنه ليس من المؤكد أن المجتمع الغربي قد عثر على الإجابات الصحيحة للمشاكل الاجتماعية التي تواجه الأمم. وذكر أن كثيرا من المجتمعات الغربية المتقدمة النمو تعاني من ارتفاع معدل الجريمة، وزيادة انعدام الأمن الشخصي، وارتفاع معدلات الطلاق، وزيادة أعداد الأسر وحيدة الوالد أو الوالدة، وزيادة استعمال المخدرات. وأضاف أن هذه المجتمعات تواصل تصدير قيمها بكل همة، وأن كثيراً من هذه القيم ينتقل من خلال البرامج التلفزيونية والأفلام السينمائية التي تصل إلى البيوت في كل مكان بفضل السواتل. وذكر أن أساليب الحياة التي تعتبر مقبولة في هوليود - وحدانية الأب أو الأم، والزواج بين ذوي الجنس الواحد، وتعاطي المخدرات - ينظر إليها مع الأسف الشباب في جميع أنحاء العالم على أنها نماذج تُحتذى. وقال إن على كل مجتمع أن يجد وسائله الخاصة لتثقيف شعبه فيما يتعلق بمخاطر تبني هذه الأساليب.

٨٠ - وذكر أن القيم الغربية يجري تصديرها بنشاط من خلال الترغيب والقهر، وضرب مثلا بما يعتزمه الاتحاد الأوروبي من تقديم مشروع إلى اللجنة يطالب جميع الدول بإلغاء عقوبة الإعدام واستعداده لحمل بعض البلدان النامية، وخاصة البلدان التي تتلقى مساعدات، على التصويت لصالح نظم القيم الاجتماعية التي يحبذها.

٨١ - وقال إن المسألة ليست مزايا عقوبة الإعدام ولكنها حق مجموعة صغيرة من البلدان من قارة واحدة في أن تفرض وجهات نظرها على بقية العالم. وذكر أن كل مجتمع يتخذ قراره فيما يتعلق بعقوبة الإعدام على أساس مجموعة معقدة من القيم الاجتماعية والثقافية والدينية. وأضاف أن قيام الاتحاد الأوروبي بالضغط من أجل إلغاء عقوبة الإعدام معناه إعلان أن نظامه القيمي أرقى من نظم المجتمعات الأخرى. وقال إن كثيرا من القيم الأوروبية، مثل سيادة القانون، قد ثبتت فائدتها الكبيرة وتبنتها البلدان الأخرى. ولكن هذه البلدان قامت بهذا الاختيار طواعية ولم يكرهها عليه أحد.

٨٢ - وذكر أنه قد يبدو غريبا أن يطيل المرء الكلام عن عقوبة الإعدام في كلمة عن أهمية الأسرة، ولكن المسألتين مترابطتان. فالنظم القيمية في جميع أنحاء العالم تتعرض للتحدي من جانب الهجمة العالمية الجديدة للمعلومات والأشكال الجديدة للإمبريالية الثقافية. وأضاف أن المجتمعات التي ليست ضمن العالم المتقدم النمو تتعرض لضغوط اجتماعية واقتصادية وسياسية من أجل التغيير. وقال إنه إذا أصبحت أنماط الأسرة الموجودة في كثير من المجتمعات المتقدمة النمو هي المعيار العالمي فإن الأسرة التقليدية التي تتألف من أبوين يجمع بينهما زواج مستقر ويقومان بعناية ورعاية أطفالهما قد تصبح معرضة للخطر.

٨٣ - وقال إن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد جدلا اجتماعيا كبيرا ومباراة داروينية جديدة من أجل بقاء أصلح القيم والممارسات الاجتماعية. وذكر أن الوضع الأمثل هو أن يُتاح لكل مجتمع أن يختار بحرية، ولكن المشكلة هي أن المجتمعات المتقدمة النمو تريد أن تستخدم ما تجمع لها من قوة سياسية واقتصادية لإكراه بقية العالم على قبول وصفتها الاجتماعية. وأضاف أن من المأمول فيه ألا تسمح اللجنة بنجاح مثل هذا الإكراه.

٨٤ - **السيد موتابوبا** (رواندا): قال إن حكومة رواندا تعمل على تغيير اتجاه الدمار الرهيب الذي أحدثته موجة عمليات القتل في عام ١٩٩٤ والمضي قدما على طريق التنمية الاجتماعية التي تؤكد القدرات والقيم الأصيلة للأفراد. وذكر أن رواندا استطاعت، بدعم من البلدان الصديقة والمؤسسات الدولية، أن تعيد بناء الهياكل الأساسية، بما فيها الصناعات والطرق والمؤسسات التقنية، وهو ما أدى إلى زيادة الإنتاج. وأضاف أن السلع والخدمات الأساسية أصبحت متاحة مرة أخرى، وأن التضخم انخفض إلى ٢ في المائة وهو ما حقق ارتياحا كبيرا لدى المواطنين ولدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وذكر أن المؤسسات المالية في بلده تمنح قروضا ميسرة لتمويل المشاريع الفردية. على أنه أضاف أن هناك الكثير مما يجب القيام به. وذكر أن البطالة والمشاكل الصحية، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، تمثل تحديا صعبا. وقال إن رواندا تناشد المجتمع الدولي أن يقدم ما يكمل به جهود الحكومة.

٨٥ - وقال إن رواندا توجد بها وزارة مستقلة للشباب نظرا للأهمية التي تعلقها على قضايا الشباب. وذكر أن خبرة رواندا تظهر مدى ما يمكن أن تصبح عليه مشكلة الشباب من خطورة عندما يتجه الشباب إلى الأنشطة الإجرامية. وقال إن غالبية القوى التي مارست إبادة الجنس في عام ١٩٩٤ جاءت من بين صفوف الشباب وقام نظام إبادة الجنس الحاكم بتدريبها لتقوم بدور قوات المليشيا. ونتيجة لذلك تم إنفاق كثير من الوقت والجهد لإعادة تأهيل الشباب الذين تم تحويلهم إلى قتَلة ومنتهكين للأعراض. وذكر أنه كان من بين المبادرات الشبابية الأخرى تنظيم معسكرات التضامن لجمع الشباب من جميع أنحاء البلد بعضهم مع بعض للمشاركة في حوار سياسي مفتوح. وقال إن أغلبية الشباب في رواندا لم يكن لديهم وعي بحقوق الإنسان ولزم تثقيفهم في هذا المجال.

٨٦ - وذكر أنه لما كان الفقر يدفع بالشباب إلى الأنشطة المريبة، فقد تعاونت الحكومة مع المجتمع المدني في إقامة مشاريع تقديم القروض الصغيرة لتمويل المشاريع المشتركة التي توفر فرص العمل وترفع مستويات المعيشة. وأضاف أنه تم إنشاء مؤسسات تقنية لتعليم المهارات التي تشتد الحاجة إليها، وذلك بفضل المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي وسائر الأمم الصديقة.

٨٧ - وقال إن من الطبيعي في رواندا، شأنها شأن المجتمعات الأفريقية الأخرى، أن يحظى المسنون بالاحترام باعتبارهم مصادر للإلهام والتوجيه ومعرفة الماضي. وذكر أن كثيرا من المسنين تـُركوا وشأنهم عندما تعرضت أسرهم للمذابح في عام ١٩٩٤ وأنهم يتلقون الآن مساعدات من الحكومة. وأضاف أن أحداث عام ١٩٩٤ قد خلفت وراءها كثيرا من المصابين جسمانيا وعقليا وأنهم يـُنظمون الآن في حركات تعاونية لتيسير حصولهم على المساعدات وأن بعضهم يعيشون معا فيما يـُسمى "القرى المـُجمعة" وهي ترتيب يؤدي إلى ارتفاع معنوياتهم.

٨٨ - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/١٩٩٩ المعنون "السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب" والوارد في الوثيقة A/C.3/54/L.2 التي أوصى المجلس بأن تعتمدها الجمعية العامة.

٨٩ - **السيدة بايفا** (البرتغال): تكلمت باسم مقدمي مشروع القرار في لجنة التنمية الاجتماعية، وأعلنت تنقيحا في النص يتمثل في إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة ١٥. وقالت إن الفقرة الجديدة مماثلة للفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٥٢ ونصها كما يلي: "تؤكد من جديد الدعوة الواردة في برنامج العمل العالمي إلى الدول الأعضاء للنظر في ضم ممثلين للشباب إلى وفودها إلى الجمعية العامة وإلى اجتماعات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، مما يوسع نطاق قنوات الاتصال ويعزز مناقشة القضايا ذات الصلة بالشباب، وتطلب إلى الأمين العام إبلاغ هذه الدعوة إلى الدول الأعضاء؛"

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٣٠.

- - - - -